

أبرز محاكمات الشامخ اليوم الثلاثاء



الثلاثاء 7 نوفمبر 2017 10:11 م

تواصل محكمة جنايات القاهرة الدائرة ٢٨ جنوب القاهرة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة برئاسة قاضى العسكر حسن فريد، اليوم الثلاثاء، جلسات القضية رقم ٣٤١٥٠ لسنة ٢٠١٥ جنايات مدينة نصر أول المعروفة إعلاميا بهزلية "مذبحة فض اعتصام رابعة العدوية".

وفى الجلسة السابقة دخل الدفاع عن المعتقلين فى القضية الهزلية لقفص الاتهام للتأكد من وجود عصام سلطان، حيث إنه كان قد سقط مغشيا عليه بعد إصابته بحالة إغماء داخل القفص الزجاجى فى الجلسة قبل الماضية بتاريخ 24 أكتوبر ويتوقع الكشف الطبى عليه أظهر إصابته بانخفاض فى نسبة السكر بعد دخوله فى إضراب عن الطعام نتيجة الانتهاكات والجرائم التى يتعرض لها داخل محبسه بسجن العقرب، فى ظروف احتجاز تتنافى مع أدنى معايير حقوق الإنسان.

وتعود القضية الهزلية إلى 14 أغسطس 2013 يوم مذبحة فض اعتصامى رابعة والنهضة، وتضم بالإضافة للمرشد العام للإخوان الدكتور محمد بديع 738 آخرين بينهم عدد كبير من الرموز الوطنية والثورية والشعبية.

أيضا تستكمل المحكمة العسكرية بأسبوط جلسات إعادة محاكمة 8 معتقلين بزعم اقتحام قسمى شرطة مغاعة شمال المينا وديرمواس فى الجنوب ومحكوم عليهم بالسجن المؤبد فى شهر نوفمبر الماضى قبل أن يتم اعتقالهم بزعم الانضمام إلى جماعة محظورة والتحرير على تخريب منشآت عامة وإثارة العنف والشغب أبان أحداث فض اعتصامى رابعة والنهضة.

كما تواصل الدائرة 11 بمحكمة جنوب القاهرة، المنعقدة بأكاديمية الشرطة، برئاسة قاضى العسكر محمد شيرين فهمى، جلسات إعادة إجراءات محاكمة المعتقل أسامة أحمد السباعى السمرى فى الهزلية المعروفة إعلاميا بـ"أحداث قسم التبين".

ولفقت نيابة الانقلاب للمعتقل وآخرين تهم مقاومة السلطات، واقتحام منشأة شرطة، وتهريب متهمين، وإشعال النيران واقتحام قسم 15 مايو والتبين، وإتلاف سيارات الشرطة.

كما تعقد محكمة جنايات الجيزة برئاسة قاضى العسكر معتز خفاجى رابع جلسات محاكمة 66 مواطنا فى الهزلية المعروفة إعلاميا بهزلية "داعش الصعيد".

وتتضمن القضية الهزلية 43 معتقلا والباقيين غيابى من بينهم سيدتان، لفقت لهم نيابة الانقلاب اتهامات عدة منها: تأسيس وتولى قيادة والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى.